

تقرير الإفادة من ائتلاف  
مؤسسات المجتمع المدني  
اليمنية ضمن الية الاستعراض  
الدوري الشامل 2019 المقدم  
الى مجلس حقوق الانسان

## المقدمة:

مراعاة للالتزامات الدولية اليمينية في تقديم تقريرها الثالث امام مجلس حقوق الانسان، ضمن الية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان. فإن ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني اليمني يقدم تقرير افادته كأصحاب مصلحة. ويضم الائتلاف:

1. مؤسسة وجود للأمن الانساني
2. مؤسسة راندات للحقوق والحريات
3. مؤسسة طموح للفكر الابداعي
4. مؤسسة الوضاح للحوار والتنمية
5. مؤسسة رواد للتنمية وحقوق الانسان
6. مؤسسة المنارة.
7. Habitat International Coalition-Housing and Land Rights (HIC-HLRN)
8. Food First Information and Action Network (FIAN)

استجابة لتطلعات منظمات المجتمع المدني، شرعت مؤسسة وجود للأمن الانساني في اتخاذ جملة من الاجراءات والانشطة لإنجاز افادة الاستعراض الدوري الشامل.

وتتناول هذه الافادة رصد وتقييم أوضاع القضايا المعمول بها في تقرير الاستعراض الدوري الشامل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وصكوك حقوق الانسان، التي اليمن تعد طرفاً فيها بالإضافة الى التعهدات والالتزامات الطوعية التي قدمتها اليمن وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل 2014. وواقع حال حقوق الانسان في اليمن.

قدرت الخسائر الناجمة عن العمليات العسكرية الدائرة في اليمن، بحوالي 14 مليار دولار ، وخلفت وفق آخر تصريح لمسئول الشؤون الإنسانية أكثر من 10.000 قتيل، وأكثر من 40.000 جريح منذ عام 2015 ، في حين ذكر المفوض السامي لمجلس حقوق الانسان أن عدد الضحايا المدنيين منذ اندلاع الصراع 2015، بلغ 13,839، بينهم 5,144 قتيل، 8,749 جريح. ما يدل على أن أعداد الضحايا من المدنيين تتزايد بشكل غير مسبوق منذ إندلاع الصراع في عام 2015.

ويسعى التقرير الى تحقيق جملة من الاهداف أبرزها تعزيز وحماية حقوق الانسان في اليمن .

### 1- المعلومات الأساسية والاطار العام:

#### 1.1 الاطار الدستوري والتشريعي:

- 1.1.1 العمل على تعديل منظومة التشريعات والقوانين وموائمتها وفقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، حيث ان استمرار النزاع في اليمن يهدد المنظومة التشريعية ويجب العمل على اتمام حالة النزاع والقيام بتعديل المنظومة التشريعية.
- 1.1.2 تعديل القوانين العقابية والإجرائية الخاصة بالعدالة الجنائية.
- 1.1.3 إصلاح جهاز القضاء ومؤسسات النيابة والغاء المحاكم الاستثنائية في **جميع المناطق والمحافظات (في اليمن)**.
- 1.1.4 انشاء محاكم متخصصة لجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة.
- 1.1.5 دعم وتعزيز معايير المحاكمات العادلة، وإصلاح القطاع الأمني والمزدوج وتأهيله وفقاً لمعايير حقوق الانسان.
- 1.1.6 اعادة بناء الاجهزة الامنية منها أقسام شرطة مدنية. وادماج كافة افراد المجتمع في اتمام الصراع والنزاع.
- 1.1.7 هيكلة الجيش في بناء جيش وطني.
- 1.1.8 كفالة الأعمال الكامل للسياسات والاجراءات لتحسين حالة حقوق الإنسان.

- 1.2 مكانة الاتفاقيات الدولية على المستوى الوطني :
- لا يزال التشريع الوطني لم يحدد في اطار النصوص التشريعية مكانة الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن. ويوصي الائتلاف بتعديل النصوص الدستورية والتشريعية تحدد فيها مكانة الاتفاقيات الدولية وخصوصا التزامات اليمن في اتفاقيات حقوق الانسان الاساسية.
2. دعم انشاء المؤسسة الوطنية:
- لم تنفذ الحكومة اليمنية توصيات التقرير السابق للاستعراض الدوري الشامل والمتعلقة بضرورة انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان وفقا لمبادئ باريس . يوصي الائتلاف بضرورة العمل على انشاء الية وطنية لحقوق الانسان وتحديد الية اختيار الأعضاء في المؤسسة الوطنية ومدى استقلاليتها.
3. التعاون ومأسسة الشراكة مع المجتمع المدني :
- يعاني المجتمع المدني اليمني وخصوصا المؤسسات العاملة في مجال حقوق الانسان من الملاحقة المستمرة من جراء القيام بمهام الرصد وتوثيق الانتهاكات من كافة الجهات. الا ان هناك غياب واضح لعدم لوجود تعاون وشراكة مع المجتمع المدني. ويوصي الائتلاف بضرورة فتح الافاق نحو تحسين الظروف المناسبة للمجتمع المدني اليمني ليعلم دورا في انتهاء الصراع والنزاع داخل اليمن من خلال تعديل التشريعات التي تضمن تاسيس الجمعيات والمؤسسات وفقا للمعايير الدولية ومأسسة الشراكة والتعاون مع الحكومة وتوفير الدعم المادي اللازم من موازنة الدولة اليمنية .
4. الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان :
- يوصي الائتلاف بضرورة العمل على اعداد وتنفيذ خطة وطنية شاملة في مجال حقوق الانسان يساهم في اعدادها جميع القطاعات الشريكة في تعزيز حالة حقوق الانسان في اليمن لضمان تنفيذ التوصيات والملاحظات من الية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان و الليات التعاقدية والاجراءات الخاصة.
5. التعاون مع آليات حقوق الانسان:
- 5.1 الانضمام للاتفاقيات الأساسية لحقوق الانسان:
- يوصي الائتلاف الحكومة اليمنية بالانضمام للاتفاقيات الدولية الاساسية لحقوق الانسان التي لم تنضم لها بعد. منها الاتفاقية الخاصة بحماية الاشخاص من الاختفاء القسري. واتفاقية حماية العمال المهاجرين وافراد اسرهم.
- 5.2 الانضمام للبروتوكولات الاساسية في مجال حقوق الانسان:
- يوصي الائتلاف بضرورة انضمام الدولة اليمنية إلى البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقيات الاساسية التي لم تنضم لها بعد. ومنها البروتوكولات الموصي بها في الاستعراض الدوري الشامل لعام 2014م.
- 5.3 تنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية للآليات التعاقدية وغير التعاقدية
- يوصي الائتلاف بضرورة العمل على تنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية للآليات التعاقدية وضرورة العمل على تنفيذ خطة وطنية للمتابعة والتنفيذ.
- 5.4 دعوة المقررين الخواص:
- يوصي الائتلاف بضرورة اعلان الدولة اليمنية توجيه دعوة مفتوحة للاجراءات الخاصة.
6. تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق:
- 6.1 المساواة وعدم التمييز ( حقوق النساء )
- 6.1.1 تعاني النساء والفتيات من التمييز والعنف ضدهن القائم على النوع الاجتماعي في زمن السلم والحرب في اليمن. غير ان حالة الصراعات والنزاع و الحرب أمعنت في ترسيخ العنف بكافة الأشكال والأنواع وبامتداد واسع النطاق والتأثير بوضعهن تحت طائلة الانتهاكات والخطر، القتل، الاصابة، الاختطاف، الاعتقال والاعتصاب والتشرد والنزوح القسري، والعنف المنزلي، والزواج القسري

- للفتيات ومنهن صغيرات السن. واشتدت خطورتها بفعل الانتشار الواسع لنشاط الجماعات المتطرفة التي تستهدف النساء والفتيات وحقوقهن. ونظراً لأن المعايير الاجتماعية تمنح الرجل حرية التصرف بحياة المرأة ويملكية مصيرها وشؤونها فأنها تسمح بممارسة العنف ضد المرأة والفتاة مع ضمان الإفلات من العقاب، ولا يوجد قانون يشمل تجريم العنف المنزلي.
- 6.1.2 ومن خلال الانتلاف تم رصد حالتين تعرضت لهن امرأتين تعرضن للخطف وبيع أعضائهن بعد الحرب مباشرة من قبل مجموعات مجهولة.
- 6.1.3 وقام الانتلاف برصد حالات تعرض عدد من النساء للسطو والشم ومحاولة الاعتداء عليهن في بداية العام 2017م من قبل أفراد الامن التابع للحكومة الشرعية. عند قيامهن بوقفة احتجاجية امام مبنى محافظة لحج للمطالبة بالأفراج عن المعتقلين تحت تهمة الاشتباه بهم دون أي تحقيقات أو الإفراج عنهم.
- 6.1.4 تعرض امرأة للرمي والاعتداء من قبل احد افراد الأمن التابع للحكومة الشرعية. والذي كان حينها مقنع عند قيام عدد من المواطنين بالتظاهر للمطالبة بروتابهم المتأخرة لعدة اشهر لدى البريد.
- 6.1.5 تعرض النساء للاعتداء والضرب المباشر والتي كانت ح. ر شاهدة عيان حولها وهو قيام عناصر الحزام الامني التابع للتحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية بالاعتداء على جنديتين من الشرطة النسائية ومواطنتين امام مبنى المحافظة اثناء قيام الجنديتين بدورهن الوظيفي في تفتيش النساء امام سجن الشرطة الذي يقع في مكتب الصحة بمحافظة لحج.
- 6.1.6 تعرض المواطنة هناء للرمي والاعتداء عليها من قبل حراسة المبنى التابع للجهاز الامني التابع للحكومة الشرعية امامها (شاهدة عيان).
- 6.1.7 اعتقال سينا سعيد باشادي بعد قتل ابنها من قبل عناصر الحزام الامني التابع للتحالف العربي كردة فعل لقيام الأول - أي ابنها علي خالد الحمال - بقتل احد افراد الحزام الامني التابع للتحالف العربي علماً انه تم اخذ والد علي خالد واعمامه وثلاثة من اخواله كرهائن للضغط عليه لتسليم نفسه قبل ان يقتل.
- 6.1.8 ورصد الانتلاف حالة معاناة لطفلة حيث كانت ارملة لديها طفلة تقوم بتربيتها وعند ما تزوجت الأم ذهبت الحضانه للجددة ولكن أهالي الأب رفضوا ذلك فقاموا بسجن الجددة وأخذها عليها بالقوة حتى إن أم الطفلة أجبرت على ترك زوجها والطلاق منه لاستعادة طفلتها إلى حضانتها.
- 6.1.9 يوم الاربعاء 12- يوليو 2017 أقدم أفراد حماية معسكر قوات التحالف العربي الذي تقوده السعودية بمديرية البريقة (الحاجز الأمني الأول) على تفريق تجمع عشرات من أمهات المعتقلين والمخفيين قسراً من محافظات عدن ولحج وأبين، في إحدى وقفاتهن الاحتجاجية، بإطلاق النار (الرصاص) في الهواء بشكل عشوائي، كما قاموا بترويعهن ومضايقتهن وإبعادهن من الحاجز الأمني الأول، ومنعهن من توثيق الوقفة الاحتجاجية بالتصوير، وتم استخدام قوات أمنية نسائية، ومن ثم الاعتداء على بعضهن بالضرب المبرح، بعد اعتقالهن وترحيلهن من المكان على سيارات نوع(شاص)، إلى مقر إدارة الأمن العام.
- 6.1.10 تعرضت أنسام عبد الصمد لاختفاء القسري منذ نوفمبر 2017، وهي مجنونة أمنية ولا تزال أسرتها تبحث لدى ادارة الأمن التابعة لوزارة الداخلية.
- 6.1.11 التوصيات:
- 6.1.11.1 وضع قانون خاص لحماية النساء من العنف والعنف المنزلي.
- 6.1.11.2 الزام كافة الفئات اثناء النزاع والصراع بحماية المرأة والعمل على وضع القوانين التي تحمي المرأة اثناء النزاعات وما بعدها وموائمتها مع الاتفاقيات الدولية، ووضع آليات لتنفيذ هذه الاتفاقيات.
- 6.1.11.3 مراجعة السياسات والاجراءات التي تكرس التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- 6.1.11.4 معالجة أوجه عدم المساواة غير العادلة على وجه الخصوص في حقوق المواطنة المتساوية .
- 6.1.11.5 وضع برامج لحماية النساء والفتيات ضحايا العنف. موجهة للفئات العاملة مع النساء ومنفذي القانون.

## 6.2 حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

6.2.1 لم يرد صراحة في الدستور اليمني النص على الحق في الحياة وإنما ورد ضمناً في المادة (48) "يكفل الدستور حق الفرد في الحرية والامن الشخصي" ووضع في قانون الجرائم والعقوبات أنواع الجرائم " جرائم جسيمة وجرائم غير جسيمة" ومحدداتها تستند للشريعة الإسلامية وحددت المادة (13) الجرائم التي يجب فيها القصاص "الاعدام" وفي الجرائم التي تقع على النفس وعقوبتها الدية ولم يتطرق الدستور والقانون الى وضع تعريف واضح لجرائم النزاعات المسلحة.

يوصي الائتلاف بضرورة العمل على تعديل الدستور والتشريعات باضافة تعريف واضح لجرائم النزاعات والصراعات المسلحة.

### 6.2.2 الانتهاكات:

6.2.2.1 الانتهاكات المرتكبة ضد الحق في الحياة من قبل جميع الاطراف المشاركة في الحرب والنزاع داخل اليمن. انصار الله والرئيس السابق (صالح) من جهة وقوات الشرعية وعناصر المقاومة والتحالف العربي من جهة أخرى

6.2.2.2 لم تسجل ازاء العمليات العسكرية من مختلف الجهات ذات الصلة بالنزاع في اليمن أي جهود لحماية السكان المدنيين، بل على العكس غادرت السلطات الشرعية البلد ونأت بنفسها عن مسؤوليتها تجاه الالتزام في حماية حقوق الإنسان في مناطق النزاع المسلح.

### 6.2.3 التوصيات:

6.2.3.1 أن يتضمن الدستور الجديد تحديد واضح للحق في الحياة وتعريف واضح لجرائم النزاع المسلح.

6.2.3.2 أن يتلاءم الدستور الجديد مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.

6.2.3.3 وضع تعريف واضح وصريح لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم الابادة الجماعية في التشريعات اليمنية وحسب ما جاء في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية .

6.2.3.4 انشاء محاكم مختصة في جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة .

6.2.3.5 سن قانون جديد يخص جرائم النزاعات المسلحة وفق القانون الدولي الإنساني .

6.2.3.6 مكافحة الإفلات من العقاب، لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان داخل اليمن.

## 6.3 حق الحرية والسلامة البدنية والكرامة الشخصية:

6.3.1 الاعتقال والتعذيب يذهب ضحيته ابرياء وفيات ومعاقين ووثقت حالات التعذيب، ولم يتخذ أي تحقيق واجراءات بشأنها و لم يطلع الراي العام على أي تصرف قانوني بشأنها . ونتيجة غياب الخبرات المؤهلة في قيادة أقسام الشرط وادارة البحث الجنائي نشنت بعض الاختلالات في الاجراءات الضبطية من بعض العناصر الامنية المستجدة والتي يتم تعيينهم بعشوائية، كذلك لا تزال بعض أقسام الشرطة في بعض المديریات غير مؤهلة لاستقبال بلاغات وشكاوى المواطنين، ونتيجة للظروف الأمنية غيّبت السلطات الأمنية المختصة بالضبط والاعتقال وجمع الاستدلال، ونشئ مقابلها فرق المداهمات من جهاز الحزام الامني التابع لقوات التحالف العربي وإدارة الأمن التابعة لوزارة الداخلية في محافظات عدن ولحج والضالع وهي بالتالي الغت اختصاص السلطة الضبطية القانونية وعطلت عملها .

يوصي الائتلاف بضرورة العمل على تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب. ويوصي أيضا بضرورة الانضمام الى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

6.3.2 كذلك رفض القائم بأعمال مدير السجن المركزي دخول القضاة ووكيل نيابة شئون السجون الى داخل السجن المركزي لممارسة مهامهم بالتحقيق مع السجناء أو إصدار مذكرات إفراج بحق من لم تثبت ادانتهم بتهم جنائية تمس أمن ونظام الدولة، أو اللذين هم مقبوض عليهم على ذمة قضايا مدنية عادية.

6.3.3 ان الخروقات التي ارتكبتها الاجهزة الامنية التابعة للحزام الأمني وادارة الأمن العام في عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والمداهمات تنتهك الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان والتي صادقت عليها اليمن ، وكذلك فيها خروقات للدستور والقوانين.

6.3.4 الانتهاكات التي تقوم بها الاجهزة الامنية اثناء عملية المداهمات والاعتقال:

6.3.4.1 قيام الجهات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية والتحالف العربي المخولة بالاعتقال باقتحام المنازل في ساعات متأخرة من الليل ودون اي تصريح من السلطات المختصة المتمثلة بالنيابة العامة أو النائب العام أو السلك القضائي .

6.3.4.2 عدم إخطار أهالي المعتقلين بالجهة التي قامت بالاعتقال، وعدم السماح لهم بزيارة المعتقلين أو الاطمئنان عليهم ومعرفة أماكن تواجدهم.

6.3.4.3 قيام العناصر الأمنية بإدارة أمن عدن والتحالف العربي أثناء المداهمات بممارسة عنف جسدي ولفظي واطلاق نار داخل منازل المشتبه بهم اثناء المداهمة والاعتقال بحسب افادات الشهود واهالي الضحايا.

6.3.4.4 تعرض الاشخاص اللذين يشهدون وقائع الاعتقالات للتهديد وإشهار السلاح عليهم من قبل القوات المنفذة لعملية الاعتقالات التابعة للأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية أو التي تتبع التحالف العربي ونتج عنها ممارسات وتخوفات من البعض في الإبلاغ عن الحادثة وتوثيقها حقوقيا.

6.3.4.5 قيام العناصر الأمنية بإدارة أمن عدن والتحالف العربي بممارسة التعذيب الجسدي العنيف تجاه المعتقلين لاستخراج الاعترافات منهم قسرا.

6.3.4.6 بحسب إفادات غير موثقة لبعض المفرج عنهم من سجون تابعة لأمن عدن والتحالف العربي ، بأن هناك حالات قتل خارج إطار القانون وتعذيب في السجون غير القانونية التابعة لأجهزة أمنية تابعة لأمن عدن والتحالف العربي.

6.3.4.7 عدم التحقيق مع المعتقلين واحالتهم للنيابة وإخضاعهم لمحاكمات عادله.

6.3.4.8 جميع الإجراءات المتبعة من المداهمات وعدم وجود تصاريح من النيابة هي اجراءات غير قانونية ويمكن الطعن بها في النيابات العامة والمحاكم ، خصوصا مع توثيق حالات متعددة بهذا الجانب من قبل المنظمات المشاركة في إعداد التقرير ويمكن الاستفادة من عمليات التوثيق في طعن بالإجراءات التي تم من خلالها عملية المداهمة والاعتقالات.

6.3.4.9 اختيار من المقاومة المحلية لضمها للقوات المشكلة في وزارتي الدفاع والداخلية في الحكومة وتلك العناصر غير مؤهلة أو مدربه وتحمل النزعة المناطقية ..

6.3.4.10 استمرار رفض إدارة الامن التابعة لوزارة الداخلية والحزام الأمني التابعة لقوات التحالف العربي للمنظمات الحقوقية بزيارة السجون التي تديرها هذا الجهات بصفة رسمية أو سرية.

6.3.4.11 عدم وجود إحصائيات رسمية للسجناء وغرفة عمليات موحدة، مما يسبب متاعب كثيرة لذوي السجناء وفيما يظل الكثير لا يعرف مصيرهم.

6.3.5 الازدواج الامني:

6.3.5.1 برز جهاز الحزام الامني بقيادة التحالف العربي، اتخذوا مقرا لهم بمديرية البريقة (معسكر الحزام الامني).

وعين التحالف قيادته العسكرية، ويعتبر جهاز الحزام الامني منفصل عن ادارة أمن عدن التابع لوزارة الداخلية ، ولديه مهام تتعلق بالمحافظة على الامن في عدن ولم يصدر قرار رئاسي بهذا الجهاز الا بعد

تشكيله بعام تقريبا وعدده اربعة الويه. وتم اختيار عناصر من الامن والمقاومة والسلفيين لتدريبهم على مكافحة الارهاب وعمليات المداهمة، اطلق عليها ( كتيبة القوة الضاربة) ويميز عناصرها زي عسكري خاص يشبه الي حد كبير الزي العسكري الاماراتي، وعمد الحزام الامني على تشكيل نقاط أمنية في مداخل ومخارج مدينة عدن.

وهكذا تشتت أهالي المعتقلين والمخفيين قسرا باحثين عن أولادهم وذويهم بين معسكر الحزام الامني وبين ادارة أمن عدن، وهكذا ظل الحال على ما هو عليه مع زيادة معدلات اقتحام المنازل واعتقال الاشخاص من منازلهم.

6.3.5.2 وتدخلت قوات الحزام الامني (كتيبة القوة الضاربة) التي دُرِبَت عناصرها الأمنية على مكافحة الارهاب ودُعِمَت بالسلاح الثقيل والخفيف من قبل التحالف، ومن هنا بدأت عمليات المداهمات الليلية لمساكل المواطنين والقبض عليهم دون اي مسوغات قانونية في ساعات متأخرة من الليل، رافق هذه العمليات وبالترزامن معها مداهمات اخرى واعتقالات واخفاء قسري تقوم بها القوات التابعة لإدارة أمن عدن دون التنسيق بينها، ما اثار لدى المواطنين وأهالي المعتقلين استياء ورفض لتلك الممارسات الخارجة عن الدستور والقانون، وتخللها ايضا ممارسات عنف جسدي ونفسي بحق الاسر واساءة معاملتهم من العناصر الأمنية التابعة (لإدارة الامن + الحزام الامني).

6.3.5.3 تعالت الشكاوى والمتابعات في أروقة ادارة البحث الجنائي وإدارة الامن لكن دون جدوى، حيث كانت إدارة الامن تنفي قيامها بتلك المداهمات وعمليات القبض التعسفي واقتحام منازل المواطنين، كما تنفي ايضا تواجد الاشخاص المعتقلين وترفض اخبار ذويهم عن أماكن تواجدهم والجهة التي قامت بالاعتقال، كما وكانت تلقي اللوم والتهمة على عناصر الحزام الامني التابعة للتحالف والتي ايضا بدورها تتخذ نفس اسلوب النفي والقاء اللوم على ادارة الامن في عدن.

6.3.5.4 موقف السلطة المحلية التابعة للحكومة وزارة الادارة المحلية: لم يكن للسلطة المحلية اي موقف ازاء ما يحدث من اعتقالات بحق المواطنين ولم تتدخل، بدليل ان كافة الشكاوى والمذكرات التي كانت تقدم من اهالي وذوي المعتقلين إلى السلطة المحلية كانت توجه فيما بعد الى إدارة الامن لاتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا للقانون.

كما لم تقم السلطة المحلية بمساعدة الأجهزة الأمنية - خاصة إدارة الامن- كونها تتبعها مباشرة، بينما الحزام الامني التابع لقوات التحالف العربي فإنه يتبع مباشرة قيادة التحالف وليس للسلطة المحلية اي تدخل فيه، وكما يبدو من الافادات التي تتقدم بها السلطة المحلية احيانا بان هناك تنسيق ما بين إدارة الأمن العام والسلطة المحلية في المحافظات.

وتغيب السلطات المحلية والأمنية في انحاء محافظة الضالع كافة، وقيام القوى المسلحة بغض النظر عن مسمياتها ببسط سلطتها بالقوة وتدمير ونهب واخراج المرافق المحلية والأمنية عن القيام بدورها في خدمة للمجتمع، بل وصل الأمر حد التطاول بالاعتداء على موظفي تلك المرافق وكان اخرها قيام قائد اللواء 83 مدفعية في منطقة مريس بالاعتداء على مدير مكتب التربية بمديرية قعطبة ومنعه من اداء مهامه بمكتبه واقتياده واحتجازه.

6.3.5.5 موقف اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان :

يفيد عدد من ذوي ضحايا الاعتقال والاخفاء القسري للذين تم الاستماع لهم، بأن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان لم تتخذ أي موقف تجاه ما يحدث من انتهاكات بخصوص الاعتقالات والاخفاء القسري والتعذيب، التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة في وزارة الداخلية أو التي تتبع قيادة التحالف العربي بل واعتبرت اللجنة هذه الانتهاكات ليس من نطاق اختصاصها، ولم تقم برصد اي واقعة اعتقال أو اخفاء أو تعذيب بالرغم من ان جميع ذوي واهالي المعتقلين والمخفيين قسرا طرقتوا ابوابها لتقديم المذكرات بخصوص وقائع الانتهاكات كون رئيس اللجنة السابق هو رئيس نيابة استئناف عدن والمعني بإجراءات استصدار مذكرات القبض والتحقيق.

### 6.3.6 الوضع الراهن في السجون :

#### 6.3.6.1 السجون القانونية في عدن :

1. السجن المركزي ( سجن المنصورة ) وهو السجن الرسمي منذ أكثر من 40 عاما تقريبا.
2. سجن إدارة البحث الجنائي : ويتبع إدارة أمن عدن التابع لوزارة الداخلية ومسئول عنه مدير إدارة البحث الجنائي مباشرة.

#### 6.3.6.2 السجون غير القانونية في عدن:

- 1- قاعة وضاح . (ملهى ليلي ) تتبع إدارة أمن عدن
- 2- خليج الفيل . ( منتجع )
- 3- المنطقة الرابعة . (معسكر)
- 4- معسكر الرئاسة الذي يطل على منتجع العروسة.
- 5- منزل مدير الامن.
- 6- القاعدة العسكرية.
- 7- جبل حديد .(معسكر)
- 8- معسكر التحالف في البريقة . تتبع إدارة التحالف
- 9- معسكر ماضر في البريقة
- 10- قرية الظلمات ( بعد معسكر ماضر ) .

6.3.6.3 اما فيما يتعلق بالسجون التابعة لبعض القيادات في محافظة الضالع كان قد سبق الاعلان عن تسلم كافة الاسرى والمعتقلين للسلطة حتى فوجئ الجميع بعملية تبادل الاسرى في تاريخ 2017/9/2م بين الحوثيين والقيادي خالد مسعد او اطلاق الاسرى بعملية نوعية كما يدعي الحوثيين لتؤكد وجود سجون خارج السلطة والتي لا يعرف عددها او اماكنها حتى الان. وبالإضافة لذلك عدم وجود سجن مؤهل حيث وان السجن المركزي مدمر وغير صالح للاستخدام مما ادى الى اضطراب الامن الى وضع كافة المساجين في سجن واحد. وكذلك قيام بعض اولياء الدم بملاحقة الجنائي وقتله دون الرجوع الى الامن او النيابة والمحاكم بما ينذر بحالة من الفوضى والقتل خارج اطار القانون.

### 6.5. الترحيل القسري :

5.1. 6 بعد ارتفاع الاصوات الحقوقية المنندة بعملية ترحيل المواطنين الشماليين واعتبار هذه الخطوة انتهاك لحقوقهم كمواطنين يمينيين، انخفضت وتيرة الترحيل، وارتكزت فقط بمدخل ومخارج مدينة عدن في نقطة(مصنع حديد) ونقطة الرباط).

5.2. 6 بدأ الحزام الامني بعد تشكيله بترحيل المواطنين والباعة اللذين ينتمون للمحافظات الشمالية، وساهمت النقاط الأمنية المتواجدة في مداخل مدينة عدن والتي تربطها بمحافظة لحج كنقطة التقاء بين الشمال والجنوب بمنع دخول المواطنين القادمين من الشمال وتحديدا من محافظة تعز، وقامت بترحيل المنات منهم بحجة عدم توفر بطائق ثبوتية لديهم في حجزهم بأماكن احتجاز النقاط الأمنية (كنقطة الرباط في لحج) أو تجميعهم في سيارات نقل (ديانات) ونقلهم الى نقطة مصنع الحديد، كما واجه البعض منهم الاعتقال بتهمة عدم وجود بطائق لديهم واعتبرت قوات الحزام الامني أنهم خلايا نانمة.

5.3. 6 اكثر من 30 نقطة تابعة لمكونات متعددة تابعة لقيادات محلية في محافظة الضالع تطلق على نفسها مقاومة شعبية واخرى تابعة لقيادات عسكرية محلية في المحافظة تنتشر على الخط العام الرابط بين صنعاء وعدن في محافظة الضالع.اوجدت لها سجون ومسلحين. ونقاط تفتيش خارج اطار الدولة، مما يهدد السكينة العامة ويعيق حركة تنقل المواطن العادي كما يتعرض للابتزاز



وفرض جبايات، ورغم محاولة الجهات الأمنية لوزارة الداخلية في 11/1/2017م من القيام بحمله عسكرية للقضاء على النقاط الخارجة على النظام وأسفرت على مقتل احدى قادة النقاط يدعى عمران الكسارس واصابة ثلاثة اخرين واعتقال عدد منهم وذلك بعد تدخل قوة عسكرية كبيرة واستخدام الدبابات ولكن رغم كل ذلك ما لبث مرور اقل من شهرين حتى عادت معظم تلك النقاط من جديد.

#### 6.5.4 التهجير والاختلاء القسري

في عام 2016 زادت الانتهاكات الخاصة بعمليات التهجير القسري المتعمد ضد المدنيين، ارتكبتها كلا من القوات الحكومية التابعة للرئيس اليمني وميليشيات الحوثي. ففي شهر مايو 2016، نظمت السلطات المحلية بمحافظة عدن حملة ممنهجة لتهجير المئات من المدنيين وإعادتهم إلى قراهم في تعز. في حين نفذت ميليشيات الحوثي واللجان الشعبية التابعة لنظام على صالح في شهر نوفمبر 2016، عمليات تهجير قسري واسعة النطاق من بينها قرية الدبح الربيعي بتعز، وفي الفترة من يناير- يوليو 2017، تم تهجير أكثر من 2403 أسرة تهجيراً قسرياً من قراهم في عدد من المحافظات من بينها تعز، زمار، الضالع، لحج، إب، الجوف، وكان أبرز تلك العمليات تهجير قرية تبيشعة والعفيرة بتعز، وسكان منطقة الشرم وسوق الثلوث بمحافظة زمار.

لا تزال عمليات نهب الأراضي أحد أهم الأسباب الجذرية للصراع في اليمن. مصادرة الأراضي، و الفساد في إعادة التخصيص، والافتقار إلى فرض سيادة القانون فيما يتعلق بقضايا الأراضي وإدارتها تزداد سوءاً. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية، هناك عمليات نهب لنطاق واسع من الأراضي لصالح الميليشيات سواء كانت أراضي عامة أو أراضي ملك المواطنين، خاصة في العاصمة صنعاء، ومحافظات عمران، وريمة، فضلاً عن نهب 70% من أراضي الدولة بالحديدة. كما تعاني محافظة إب جنوب العاصمة اليمنية، من التلاعب بالمخططات العامة الحضرية لصالح رجال الميليشيا وبعض التجار والمستثمرين، فضلاً عن نهب أراضي الأوقاف، وأراضي في الريف، وحتى أراضي دفن الموتى (المقابر).

#### 6.5.5 التوصيات :-

6.5.5.1 إنشاء محكمة دستورية قانونية مناط بها المتابعة والمراقبة والمحاسبة على عمليات إنفاذ الدستور والقانون وإعمال مفهوم الفصل بين السلطات.

6.5.5.2 حظر التمويل والتسلح لأي جهات خارج إطار مؤسسات الدولة.

6.5.5.3 اتخاذ تدابير تشريعية وقانونية لوقف انتهاكات حقوق الانسان في الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.

6.5.5.4 تعديل قانون العقوبات العسكرية و الجرائم و العقوبات بما يلأعم التزام اليمن وفقاً للقانون الدولي الانساني والمعايير الدولية.

6.5.5.5 ضمان اجراءات التحقيق مع القوات الامنية التابعة للحكومة الشرعية والاطراف غير التابعة للدولة والتحالف العربي وغيرها والمسؤولة عن انتهاكات حقوق الانسان في اليمن وملاحقة مرتكبيها

6.5.5.6 العمل على رصد وتوثيق الانتهاكات اثناء فترة النزاع والصراع وتحديد الجهات المعنية به.

6.5.5.7 ينبغي على الحكومة الشرعية أن تعمل على تعزيز مبادئ سيادة القانون والقيام بالتزاماتها في حماية المدنيين، خاصة النازحين والمشردين قسرياً نتيجة العمليات العسكرية؛

6.5.5.8 على الحكومة اليمنية أن تواجه عمليات الفساد والتصرف غير القانوني في أراضي الدولة وتوفير الحماية لمتكات النازحين؛ وضرورة قيام مؤسسات الدولة بما فيها الحكومة بتسجيل ممتلكات النازحين والحفاظ عليها حتى يتمكن النازحون من استرداد ممتلكاتهم وأراضيهم بعد انتهاء الحرب؛

6.5.5.9 ينبغي على الحكومة اليمنية ومليشيات الحوثي أن يلتزموا بتنفيذ توصيات مخرجات الحوار الوطني، خاصة فيما يتعلق بإقرار العدالة الانتقالية، وجبر ضرر ضحايا الانتهاكات الناجمة عن الصراع المسلح؛

6.5.5.10 ينبغي على مليشيات الحوثيين الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، وتحمل مسؤولياتهم في حماية المدنيين والحفاظ على ممتلكاتهم والسماح لقوافل الإغاثة والمعونات الإنسانية، وعدم استخدام التجمعات السكنية كمسرح للعمليات الحربية؛

6.5.6 حق حرية المعتقد والتعبير عن الرأي والدفاع عن حقوق الانسان

6.5.6.1 الجهود المبذولة:

لم يتم تسجيل أي جهود من قبل الدولة ممثلة بالجهات الحكومية المعنية من وزارة الداخلية أو إدارة الأمن التابعة لها أو المحلية في محافظة عدن تجاه حق حرية المعتقد وحق التعبير عن الرأي والدفاع عن حقوق الانسان.

اطلق نشطاء مجتمعيون هاشتاج باسم الشاب الذي اغتيل ويدعى عمر باطويل الذي وجدت جثته مرمية في خط التسعين وبها عدة طلقات على الراس بداعي كفره والحاده.

6.8.2 التحديات:-

تتعارض ممارسات الحق في حرية الرأي والتعبير مع العقوبات الواردة في المادة (42) من الدستور. ولكن المشكلة في عدم الموائمة بين التشريعات اليمنية والتزامات اليمن في المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

6.8.3 الانتهاكات :

1. اغتيل في ساعة متأخرة من مساء الاثنين 15- مايو 2017 الشاب الناشط أمجد عبد الرحمن على يد مسلحين مجهولين في أحد مقاهي الانترنت بمديرية الشيخ عثمان - مدينة عدن وبحسب المصادر أن رصاصات قاتله تعرض لها أمجد في صدره ورأسه فارق على أثرها الحياة على الفور، وتداول الناشطون بمختلف مواقع التواصل الاجتماعي صور بشعة تظهر مقتله، ويذكر أن أمجد مؤسس نادي الناصية الثقافي، ويمارس أمجد نشاطه السياسي والثقافي في الاوساط الشبابية.

كما اقدم متشددون تابعون لجماعة منطرفة محليا فجر الجمعة 4 سبتمبر 2016 م على تحطيم ضريح الامام الحبيب محمد بن علوي الشاطري في مديرية المعلا في محافظة عدن.

2. اغتيل شاب يدعى عمر باطويل في إبريل 2016 على يد مسلحين و تم العثور على جثته بعد ان تم اختطافه من جوار منزله بكريتر واوضحت أسرته بان عمر غادر المنزل لشراء بعض الاغراض وعندما تأخر تم الاتصال على هاتفه فرد عليهم المواطنون بانهم وجدوا جثته مرمية في خط التسعين بالمنصورة.

3. تعرضت مقبرة المسيحيين 2016م الواقعة في الاطراف الجنوبية من مديرية المعلا بمدينة عدن للتدمير والتخريب والعبث من قبل عناصر جماعة متشددتين.

6.8.4 الانتهاكات ضد الأقليات :-

تأتي هذه الانتهاكات في اطار الانفلات الأمني و خاصة بعد الحرب في أغسطس 2016

#### 6.8.4.1 الانتهاكات ضد الطائفة الصوفية:-

- 1- اغتال مسلحون مجهولون فجر يوم الاثنين 4 يناير 2016م الشيخ علي عثمان عبدالكريم امام مسجد الجبلاني بحي كريتر بمدينة عدن اثناء خروجه لأداء صلاة الفجر، وقد توفي على الفور اثر ثلاث رصاصات اصابته بالرأس و قد كان الشيخ علي يعرف عنه انه متصوف.
- 2- تعرضت "الزاوية الاحمدية" والمعروفة بطريقتها الصوفية بمديرية الشيخ عثمان بمحافظة عدن لهجوم مسلح أواخر عام 2016م من قبل عناصر جماعة متشددة، وتم إغلاق الزاوية و بعد ذلك فتحت من جديد، ثم هاجم مسلحان مساء يوم الخميس الموافق 7 يوليو 2016م عقب صلاة العشاء الزاوية برمي قنبلة صوتية لداخل المسجد مما سبب الرعب الشديد للمصلين و تم اغلاق الزاوية من جديد.
- 3- هدم جامع الصوفية المعروف باسم مسجد حامد السقاف في مديرية صيرة محافظة عدن على ايدي جماعة السلفيين، وللأسف تحت صمت من الحكومة ودون ان تحرك ساكن.
- 4- تم تغيير اغلب ائمة المساجد المنتميين الى الصوفيين من قبل وزير العدل التابع للحكومة الشرعية بعد عام 2015م و تم استبدالهم بأئمة اخرين ينتمون الى أحزاب (الاصلاح وجماعة السلفيين)

#### 6.8.4.2 انتهاكات للطائفة الشيعية والبحرة :-

- 1- تعرض حسين ناصر امان المنتمي الى المذهب الشيعي البالغ من العمر 56 عام، مساء يوم الأربعاء الموافق 31 ديسمبر 2014م لمحاولة اغتيال لتداعيات مرتبطة بمذهبه، وذلك في مديرية البريقة حيث يسكن، بينما كان حسين جالس برفقة اثنين من زملائه بعد تأدية صلاة العشاء بالقرب من مسجد الرحمة بمديرية البريقة، جاء شخصين ملثمين يستقلان دراجة نارية قام أحدهما بالترجل من الدراجة النارية وأطلق النار عليه مما أدى إلى إصابته بطلقة نارية بالعنق، فيما لاذ الجناة بالفرار، وتم اسعافه الى مستشفى مصافي عدن الواقعة في المديرية، ثم نقل لمستشفى صابر التخصصي وأجريت له الإسعافات الأولية، ثم سافر الى خارج اليمن و قد كان يعمل في شركة أحواض السفن بمدينة التواهي.
- 2- تعرض أكثر من شخص للاختطاف بسبب انتمائهم الى طائفة البحرة من قبل جماعات مسلحة وعناصر المقاومة ولم يفرج عنهم الا بعد دفع الفدية.
- 3- منع أسرة يحيي وهي من طائفة الخوجة من العودة الى منازلهم في عدن بعد ان نرحوا قسرا الى جيبوتي اثناء الحرب. )
- 4- اختطاف رجل الأعمال المنتمي لطائفة البحرة الاركية من مقر عمله من قبل جماعة مجهولة، وحتى الان لا يزال في قبضة خاطفيه.
- 5- اعتقل أفراد أمن مطار عدن يوم الاربعاء 2017/1/11 اثنين من البهائيين المقيمين في اليمن منذ عدة سنوات وأحدهم عمره يناهز 75 عاما وكان يعتزم السفر الى دبي عن طريق عمان من مطار عدن للعلاج مع صهره المعتقل الآخر السيد نديم السقاف زوج ابنته.
- 7- هدم مسجد الخوجة الكائن في منطقة كريتر مديرية صيره.
- 8- قيام احد المسلحين بقتل طفل في العاشرة من عمرة من فنة المهمشين (الاخدام) في الحبلين بردفان يوم الأربعاء الموافق 20 ديسمبر 2017م بعد ان قام بضرب الكرة التي كان يلعب بها إلى فوق ذلك المسلح اثناء ما كان يمضغ القات بجانب احد البنائيات المجاورة لمحوا المهمشين.

#### 6.8.4.3 يعاني المهمشين (ذوي البشرة السمراء) في محافظة الضالع من تمييز واقصاء شديد من قبل لجان الاغاثة والجمعيات الخيرية وصل حد عدم استهدافهم في الحصول على حصص الإغاثة، وهناك عدد من ذوي

الاعاقة امثال محمد حسن والمصاب اعاقة في اطرافه السفلية وجمعة سامي عواس و عقيمة نصقي ومحمد منصر كفيف وغيرهم، الذين لا يلقون ابسط المساعدات التي يحتاجونها، كما يوجد عدد من المصابين بأمراض مزمنة لعل ابرزها الاخ/ عبده فرحان سرطان في الامعاء والام صباح علي حسن جلطة وسكري وعبدالله محمد جابر وغيرهم ولا توجد لديهم مكانية شراء الادوية الاساسية، ولا توجد جهة توفر لهم العلاج.

وفيما يخص التعليم ووفقاً لنتائج النزول الميداني لهم يبلغ نسبة الاطفال الملتحقين بالتعليم حوالي تقريبا 60% في المدارس ، وحوالي 40% أطفال لا يلتحقون بالمدارس بسبب الفقر وعدم القدرة علي توفير المستلزمات المدرسية، وانشغال بعض الاطفال بالعمل والتسول في الاسواق. وحول الجوانب التي يشعرون بالتهميش فيها حق الصحة وتوفير العلاج والتعليم والاعانة (الغذاء) والسكن الآمن، انهم يتعرضوا بعض الاحيان لأطلاق نار على اماكن سكنهم من قبل أفراد مسلحين وكان اخر اعتداء ما تعرض له مخيم قعطة من احراق الخيم (الطرايل) وتشريدهم من المخيم في اواخر شهر سبتمبر 2017م من قبل احد اهالي المنطقة، وحول من يمارس التهميش عليهم فهي السلطة بتهميشهم من خلال عدم توفير الخدمات الاساسية في الصحة والتعليم والغذاء، ومن قبل بعض المسلحين الذين يقومون بالاعتداء على مساكنهم البسيطة.

2- التمييز على اساس مناطقي:يعاني العديد من ساكنين محافظة الضالع الوافدين من (الهجرة الداخلية) من مناطق اخرى، من خارج المحافظة نفسها، حيث برز هذا التمايز المناطقي في فترة الحرب وما بعدها وكما يظهر ذلك في حالة اسرة (ع ص ق) والتي تقييم في احدى المديریات (مديرية الحصين) الذي يعانون من تهميش وحرمان من ابسط المساعدات التي تعطى لأبناء المنطقة المقيمون فيها وذلك لكونهم من منطقة اخرى.

3- التمييز على اساس ديني: تعاني الطائفة الصوفية نوعا من التضييق على حريتهم الدينية من قبل جماعة متطرفة، حيث تم اغلاق الرابطة الجيلانية التي كان يتعلم فيها عدد من ابناء الطائفة الصوفية ويبلغ عددهم (30-50) لكل حلقة علمية يعلمهم بها (2) شيوخ و(3) عمال، وقد كانت المتنفس الوحيد لهم ولممارسة طقوسهم الدينية حيث يؤكد الشيخ مختار الصارمي شيخ الرابطة بانة تم اغلاق الرابطة خوفا من الأذى، بعد ان تعرضت الرابطة في ابريل 2015 للهجوم والتخريب ونهب مكتبتها وتراث الرابطة التي لا تقدر بثمن بينما بقية المحتويات تقدر بعشرون مليون ريال. وبسبب الاوضاع الأمنية المتدهورة لا يريدوا اثاره او حتى مجرد فتح الموضوع. كما قامت بعض الجماعات الدينية بتدمير وهدم القبور في المساجد الصوفية بل وصل الحد بهم الى تفجير مسجد بالكامل في منطقة الخربة بالقرب من قرية الكبار.

#### 6.8.4.4. اعتقال نشطاء حقوقيين وإعلاميين:-

يتعرض نشطاء حقوق الانسان والمدافعون والصحفيين والاعلاميين للعديد من الضغوط ومحاولة تكميم الأفواه.

بتاريخ 25/ يناير 2017 تعرض الصحفي أحمد الوافي للحجز في سجن إدارة البحث الجنائي بسبب قيام الوافي بتقديم شكوى ضد رئيس البحث، وعند حضور قائد الحزام الامني قدم رئيس البحث صورة الوافي مع أحد القادة الحوثيين في تعز قد تم التقاطها في وقت سابق واعتبرها دليل لإدانة الوافي وهي صورة متواجدة على صفحة فيسبوك في منشور ينتقد فيه الدور الاماراتي، واجبروا الوافي على تقديم اعترافات غير صحيحة ورفض وتم الافراج عنه.

2017-11-21م تم احتجاز الناشط الحقوقي عاد نعمان والمحامي نزار سرارو أثناء مشاركتهم في الوقفة الاحتجاجية لمناصرة أهالي المعتقلين أمام القصر الرئاسي في المعاشيق، وتم القبض على الناشط عاد بسبب تصويره للوقفة الاحتجاجية بواسطة جواله والذي تم مصادرتة من قبل أفراد حراسة القصر الرئاسي وأخذ الصور التي التقطها، وكما تعرض المحامي سرارو حسب افادته للضرب والشتم وكسر نظارته لتضامنه مع الأهالي وكتابته بيان الوقفة الاحتجاجية . وتم اقتيادهم لزنزانة في القصر الرئاسي وبعد 4 ساعات تقريبا تم الافراج عنهم في تمام الساعة الرابعة عصرا.

تعرض الاخ/ الصحفي هاجع علي محمد الجحافي يحمل بطاقة صحفية رقم 475 صادرة من اتحاد الصحفيين العرب، للتهديد بالتصفية الجسدية عن طريق الهاتف ولم يجد اذان صاغية لبلاغاته المتكررة للجهات المعنية حيث يؤكد بان حياته اصبحت في خطر.

#### 6.8.5 التوصيات :-

6.8.5.1 تعديل مواد الدستور والقوانين التي تتعارض مع التزامات اليمن في الاتفاقيات الاساسية لحقوق الانسان لجهة حرية المعتقد والصحافة .

6.8.5.3 اتخاذ تدابير واجراءات دستورية وقانونية تكفل حماية حقوق الاقليات.

6.8.5.4 توفير اليات الحماية القانونية للمدافعون عن حقوق الإنسان واتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

6.8.5.5 تعديل قانون المطبوعات والنشر من خلال إلغاء الأحكام التي تحد من حقوق الصحفيين.

#### 6.9 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

6.9.1 لاتزال تعاني اليمن من جراء الصراعات والنزاعات من ضعف في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما فيما يتعلق بالحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية. والحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق. والحق في الصحة والحق في التعليم.

6.9.2 يوصي الائتلاف بضرورة مواصلة الجهود الدولية لحل جميع الصراعات والنزاعات في اليمن ودعم كافة الجهود لضمان تمتع الافراد اليمنيين بحقهم بالصحة وتزويد كافة المراكز الصحية والمستشفيات بالاجهزة والكوادر الضرورية وتوفير العلاج وخصوصا للأطفال والنساء وكبار السن.

6.9.3 كما ويوصي الائتلاف بضرورة التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة تجاه توفير مستوى معيشي لائق لجميع الافراد. والتقليل من الاثار الجانبية للصراع في اليمن. اضافة الى تضافر الجهود لدعم مستوى ونوعية التعليم في اليمن وضمان وصوله للجميع وخصوصا في المناطق الريفية والبعيدة والنانية. وتوفير الدعم اللازم للتعليم وخصوصا مجانية التعليم الابتدائي والزاميته

#### 6.9.4 الجوع وسوء التغذية ( الحق في الغذاء )

6.9.4.1 ادت الأزمة في اليمن ، إلى حد كبير كنتيجة للإجراءات العسكرية من قبل الحكومات الأجنبية (المملكة العربية السعودية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة) ، إلى انتهاك حقوق الشعب ، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة. بالإضافة إلى مشاهدة النزاع المسلح ، تواجه أغلبية السكان انعدام أمن غذائي شديد.

6.9.4.2 يعاني نحو 17 مليون شخص يماني من انعدام أمن غذائي حاد (المرحلتين 3 و 4 من التصنيف الدولي IPC) وتتطلب مساعدات إنسانية عاجلة. ويمثل هذا 60 في المائة من مجموع السكان - زيادة بنسبة 20 في المائة عن يونيو 2016 وزيادة بنسبة 47 في المائة عن يونيو 2015. لقد كان نقص التغذية المزمن للأطفال مشكلة خطيرة لفترة طويلة ، لكن نقص التغذية الحاد (الهزال) بلغ ذروته في السنوات الثلاث الماضية. من بين 22 محافظة ، هناك أربعة مستويات لسوء التغذية الحاد العالمي (GAM) أعلى من عتبة الطوارئ البالغة 15 في المائة ، في حين سجلت سبعة معدلات قياسية لسوء التغذية الحاد عند "الخطورة" (GAM بين 10 في المائة و 14.9 في المائة) وثمانية على مستويات "سيئة" ( الحركة بين 5 و 9.9 في المائة).

6.9.5 يوصي الائتلاف بضرورة الجمع بين النهج الإنساني في حالات الطوارئ والتنمية وحقوق الإنسان لمعالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حق الإنسان في الغذاء والتغذية الكافيين من خلال استخدام دعم تنفيذ إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة ، الذي تم إقراره في الدورة 42 للجنة الأمن الغذائي العالمي ؛ بما في ذلك تدابير محددة لإعمال الحق في الغذاء والتغذية للمرأة.

6.9.6 ويوصي الائتلاف باهمية تنسيق الجهود المبذولة لاعتماد استراتيجيات تسمح للأفراد والمجتمعات المتضررة باستعادة استقلالهم الذاتي في إطعام أنفسهم بكرامة وحقوق الإنسان ، مع إيلاء اهتمام خاص للحق في الغذاء والتغذية للنساء والأطفال.

6.9.7 ويكرر الائتلاف توصيته بإزالة جميع الحواجز الجوية والبحرية والبرية فيما يتعلق بالحركة البشرية واستيراد السلع مثل الأغذية والمدخلات الزراعية ،

7. حقوق الأشخاص ذوو الإعاقة

تعتبر هذه الفئة المستضعفة وهي بزيادة مضطربة بسبب استمرار النزاعات والحروب في اليمن وتوقع زيادة اعدادها. وضعف الامكانيات المحلية للتجاوب مع الاحتياجات المستمرة وتنوعها. بداية يجب العمل على تشجيع الاطراف كافة الاطراف المعنية بالنزاع في اليمن على احترام مبادئ القانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف والدعوة الى وقف كافة اشكال النزاع والصراع وايجاد الحلول باسرع وقت .

يوصي الائتلاف الى العمل على دعم كافة الجهود المحلية والدولية لحماية الفئات المستضعفة وخصوصا من الاشخاص ذوي الاعاقة من النساء والاطفال وكبار السن وتوفير كافة الاجهزة المساعدة من عكازات وكراسي متحركة وعصي وسماعات ونظارات وغيرها من الوسائل المساعدة باسرع وقت ممكن . وتعظيم المسؤولية الدولية في حماية الفئات المستضعفة ومواصلة الدعم والرعاية والتأهيل.

8. اهداف التنمية المستدامة :

تواجه اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، من صنع الإنسان وتبعات النزاع المسلح المستمر، فقدرات تفتت مؤشرات الفقر والبطالة واتسع نطاقها، وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة على المجتمع، وكما ينعدم دور الضمان الاجتماعي. وبحسب تقارير المنظمات الدولية ومنها اوكسفام البريطانية فرع اليمن، فإن المجاعة تهدد السكان حيث يزداد عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ما يقارب 7 ملايين شخص منذ بدء النزاع المسلح عام 2015، 10 ملايين يموني يعانون من انعدام الأمن الغذائي ولكن هذا الرقم قفز إلى 17 مليون نسمة بحلول عام 2017، أي ما يعادل 60% من السكان، و 7 ملايين من هؤلاء معرضون لخطر المجاعة. ومع استمرار النزاع المسلح ومسببات انعدام الغذاء، فإن 75 في المائة من الشعب اليمني قد يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2018. هنالك انتشار للأوبئة والأمراض حمى الضنك، الدفتريا والكوليرا .

أكثر من 1.2 مليون موظف في القطاع العام لم يتم دفع رواتبهم، أو أنه يتم الدفع لهم بصورة مجزئة ومتقطعة خلال أكثر من ثلاثة سنوات. وترجع أزمة الغذاء في الأساس إلى حقيقة أن الناس لا يستطيعون دفع ثمن الغذاء، وكذلك أدى انقطاع الرواتب إلى الحرمان من الخدمات الأساسية حيث أن 15.7 مليون شخص يحتاجون للمساعدة في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

ويوصي الائتلاف بضرورة العمل على دعم كافة الجهود الدولية وتضافر المسؤولية الاممية في حماية الشعب اليمني. ورفد كافة الخبرات للعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وإعمال الحقوق والحريات الاساسية. وكذلك يوصي الائتلاف بضرورة العمل على فتح الحدود والمعابر. وقيام السلطات السعودية والاماراتية وغيرها من الدول الصديقة بضماتها لتدقق المساعدات الانسانية والمساهمة برفد الموارد الطبية والصناعية والزراعية وغيرها من المواد التي تساهم في دفع العملية الاقتصادية وتحقيق اهداف التنمية والتنمية المستدامة وخصوصا في مجابهة الفقر والبطالة.

ويوصي الائتلاف بالعمل على منع استخدام كافة اشكال الاسلحة وخصوصا الاسلحة المحرمة دوليا من كافة الجهات المتصارعة لاثارها السلبية على البشر وعلى الشجر والبيئة.

يوصي الائتلاف المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته في إنهاء الحرب في اليمن، ودعم جهود بناء السلام وإعادة الإعمار، وتحديد مسؤولية أطراف الصراع عن الانتهاكات التي تم ارتكابها في حق المدنيين وتدمير البنية التحتية للدولة.

9. تنفيذ توصيات التقرير السابق

لم تقم الحكومة بتنفيذ والإعمال الكامل لنتائج الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل في التقرير السابق. ولم تسجل الحكومة اليمنية أي إجراء فعلي يؤكد جدية العمل بتلك التوصيات والتزامها بها، حيث لم تتشكل اليه واضحة او تضع خطة استراتيجية من قبل وزارة حقوق الانسان الاليه الحكومية المعنية بحقوق الانسان. كما لم تقم الحكومة بما يتعين عليها دعوة البرلمان بدراسة التوصيات او تشكيل لجنة نيابية لدراسة الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية من اجل اتخاذ الحكومة التدابير اللازمة للتوقيع او التصديق كما لم تتم أي اجراءات لإصلاحات قانونية لموانمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.